

دور سياسي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)

أ.د. عماد محمد علي

حسين مهجر فرج*

مستخلص

يعد الاستقرار الاقتصادي أهم هدف للسياسات الاقتصادية المختلفة سواء كان ذلك على المدى القصير، أي الحد من التقلبات الاقتصادية أو المديين المتوسط والطويل وصولاً إلى مستوى الناتج المحتمل والتضخم المستهدف، أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن السعي لتحقيق ثلاثة أهداف، أولها السعي لتحقيق نمو في الناتج الحقيقي، والهدف الثاني العمالة الكاملة، أما الهدف الثالث يتعلق بتجنب حدوث ارتفاعات كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار وهو ما يعني المحافظة على مستويات التضخم. أن انخفاض درجة الانضباط المالي في العراق اثر بشكل سلبي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المرجو بفعل السياسة المالية التوسعية غير المنضبطة وجلبها للجانب الاستهلاكي والعسكري بفعل الأوضاع الأمنية، وعلى الرغم من محاولات البنك المركزي العراقي القيام بعملية التعقيم النقدي لتعقيم الآثار السلبية للسياسة المالية غير المنضبطة إلا انه لم يتحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

The role of fiscal discipline and monetary sterilization policies in achieving economic stability in Iraq for the period (2004-2016)

Abstract

Economic stability is the most important objective of different economic policies, whether in the short term, i.e. reducing economic fluctuations or medium and long term to the level of potential output and inflation target. The second is full employment, and the third is to avoid large and persistent increases in the overall price level, which means maintaining inflation levels. The low degree of financial discipline in Iraq has a negative impact on achieving economic stability due to the uncontrolled expansionary fiscal policy, mostly to the consumer and military side due to the security situation, and despite the attempts of the Central Bank of Iraq to carry out a process of monetary sterilization to sterilize the negative effects of undisciplined fiscal policy, but it did not The desired economic stability is achieved.

مصطلحات البحث

الاستقرار Monetary Sterilization ، التعقيم النقدي fiscal discipline الانضباط المالي الاقتصادي economic stability.

مقدمة:

ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية اقتصاد وفي الاقتصاد العراقي بشكل خاص يكون من خلال اتباع سياسات استقرارية معينة على صعيد السياسة المالية والنقدية، إذ أن اتباع سياسة مالية منضبطة تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ترشيد الإنفاق العام وعدم هدر الموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية والتي قد تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة فضلاً عن انها ستؤدي إلى تزايد الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة، لذلك لا بد من تدخل للسياسة النقدية للعمل على تعقيم (تعطيل) الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية إذ يقوم البنك المركزي باتباع عدة وسائل منها مباشر مثل الإقناع الأدبي وإصدار التعليمات المباشرة أو غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم أو متطلبات الاحتياطي القانوني، لأن السياسة التعقيمة للبنك المركزي تعمل على تحييد الآثار التي تحملها السياسة المالية التي تخضع بدورها إلى ضغوط كبيرة خصوصاً في ما يتعلق بزيادة الإنفاق العسكري ووجود أعداد كبيرة من النازحين .

خطة البحث Research Methodology

تستند خطة البحث المتبعة إلى بيان كل من مشكلة وأهمية وأهداف وفرضية والحدود الزمانية والمكانية للبحث وكالاتي:-

أولاً:- مشكلة البحث **Research problem** :

ينطلق البحث من المشكلة الآتية : ان افتقار الاقتصاد العراقي إلى انفاق مالي لا يعتمد على قواعد الانضباط المالي يؤدي إلى إحداث تأثيراً سلبياً على الاستقرار الاقتصادي وقد تجعل محاولات السياسة النقدية لتعقيم آثار السياسة المالية غير المنضبطة منها سياسة تابعة إلى السياسة المالية إلى حد ما فضلاً عن التكاليف الكبيرة المترتبة على هذا التعقيم .

ثانياً:- أهمية البحث **Research importance**:

تستمد أهمية البحث من أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (economic stability) يؤدي إلى تجنب حدوث ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار عن طريق تخفيض معدلات التضخم وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الممكن، وان تحقيق هذا الاستقرار مرهون بعدة سياسات اقتصادية تمثل مجموعة متكاملة، فسياسة الانضباط المالي أصبحت ضرورة ملحة للعراق لان الانضباط يعني أن تكون الحكومة قادرة على الحفاظ على سياساتها المالية بشكل واضح ومتناسق وفق قواعد معينة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية ليس للأجل القصير فحسب بل للأجل الطويل أيضاً، لكن يجب أن يقترن مع سياسة التعقيم النقدي لحالات الإنفاق غير المنضبط في الاقتصاد العراقي حتى يتم تحقيق مستويات طموحة (Ambitious levels) من الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً:- أهداف البحث **Research goals**:

يهدف البحث إلى الآتي :-

بيان مدى وجود الاستقرار الاقتصادي من عدمه في الاقتصاد العراقي وفقاً للعلاقة ما بين الانضباط المالي وسياسة التعقيم النقدي المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في معالجة الآثار السلبية لعدم الانضباط المالي، أي بمعنى دراسة مدى إمكانية تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي عن طريق تحقيق الانضباط المالي في المالية العامة، وآلية التعقيم النقدي الممارس من قبل البنك المركزي العراقي.

رابعاً:- فرضية البحث **Research Hypothesis**:

أستند البحث على فرضية مفادها((ان انخفاض درجة الانضباط المالي في الاقتصاد العراقي اثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي بالرغم من محاولات البنك المركزي عن طريق سياسة التعقيم النقدي لمعالجة ذلك)).

خامساً:- منهجية البحث **Research Methodology**:

يعتمد البحث في التحقق من الفرضية على المنهج الوصفي (Descriptive method) الاستقرائي (Inductive) وتحليل البيانات وسيستخدم أداة التحليل القياسي ونموذج (ARDL) في بيان دور كل من سياسة الانضباط المالي وسياسة التعقيم النقدي على الاستقرار الاقتصادي .

سادساً:- حدود البحث الزمنية والمكانية **Temporal and spatial search limits** :

سيكون العراق هو البعد مكاني، ومدة زمنية من (2004-2016) وهي مدة أتسمت بفوضى اقتصادية وتأثير العديد من العوامل الداخلية والخارجية في فاعلية (effectiveness) السياسة المالية والنقدية في الاستقرار الاقتصادي.

سابعاً:- هيكل البحث **Research Structure**:

سينقسم البحث إلى ثلاثة مطالب ، في المطلب الأول الاطار النظري للانضباط المالي والتعقيم النقدي والاستقرار الاقتصادي في حين المطلب الثاني يتطرق الى الانضباط المالي والتعقيم النقدي والاستقرار الاقتصادي في العراق، اما المطلب الثالث فيختص بقياس العلاقة بين كل من الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق.

المطلب الاول

الإطار النظري للانضباط المالي والتعقيم النقدي والاستقرار الاقتصادي

أولاً: الانضباط المالي:-

يكمن الهدف الرئيس للموازنة العامة في السيطرة على النفقات العامة، والموازنة في الأعم الأغلب تتسم بالعجز المقصود خصوصاً في الدول المتقدمة لان الالتزامات عادة ما تكون اكبر من الإيرادات المتحققة، إذ أن بدون وضع حدود على بنود الإنفاق الرئيسية غير المقيدة سيؤدي إلى تزايد الالتزامات على الحكومة وهو ما سينعكس على ارتفاع نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين لتغطية العجز، فالانضباط المالي الكلي لا يتحقق عندما يتم ضبط الأنفاق العام فحسب بل يجب أن يتم تحقيق انضباط على إجمالي الإيرادات والدين العام وهو ما يعرف بالتجميع المشترك (common pool) ^١.

ويعرف الانضباط المالي (fiscal discipline) بأنه قدرة الحكومة على المحافظة على سلامة وامان عملياتها المالية في الاجل الطويل ولهذا المصطلح خاصيتين رئيسيتين هما^٢:

1. منظور متعدد السنوات للموازنة، أي أن الانضباط لا يكون على مستوى موازنة لسنة واحدة وإنما يمتد الانضباط إلى أن يكون على مستوى سنوات متتالية بما يحقق الاستدامة المالية.

2. آلية للمحافظة على سلامة المالية العامة للحكومة والاستقرار خلال الدورات الاقتصادية بمعنى أن تكون إجراءات الحكومة تعمل على الحد أو التخفيف من اثر الأزمات والاختلالات خلال الدورات الاقتصادية.

كذلك عرف الانضباط المالي بأنه عدم تجاوز الإنفاق الحكومي للتخصيصات المقررة في الموازنة، أو هو عدم تجاوز العجز في الموازنة العامة نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن يكون هنالك إمكانية تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المتاحة وليس حسب حاجة وحدات الإنفاق المختلفة^٣، وبالتالي تحديد أولويات الأنفاق العام بحسب قيد الموازنة بين الأغراض المختلفة مثل الدفاع والصحة والتعليم وغيرها.

مما تقدم يمكن صياغة التعريف الآتي للانضباط المالي (هو مجموعة من القواعد التي تسترشد بها الحكومة للعمل على تحديد الأنفاق العام بما يتلاءم مع الإيرادات العامة وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي بما يحقق الاستدامة المالية ويدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي).

وفي إطار العلاقة ما بين الانضباط المالي في الاجل طويل الأمد مع الاستقرار الاقتصادي فيمكن بيانها من جانبين^٤:

أ. يقود عدم تحقق الانضباط المالي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وهو ما يتطلب موارد لسد ذلك العجز وبالتالي ستولد طرق تمويل العجز آثار سلبية مختلفة قد تؤدي إلى تخفيض الادخار في الاقتصاد ككل مما سيعمل على تخفيض الدخل القومي في المستقبل الأمر الذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي .

ب. يؤدي زيادة الدين العام المتوقع في المستقبل في الموازنة العامة إلى زيادة الفائدة على المدى الطويل نتيجة مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الاموال المعدة للاقراض مما ينعكس سلباً على الاستثمار وبالنتيجة على الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: مفهوم التعقيم النقدي وأنواعه:-

تمارس بعض المتغيرات الاقتصادية أثراً جانبية تؤثر سلباً على المتغيرات الاقتصادية الأخرى مما يتطلب أن تكون هنالك سياسة مناسبة وملائمة لمواجهة أو مقابلة تلك الآثار السلبية ، تتدخل معظم السلطات النقدية في اقتصاديات العديد من دول العالم من اجل المحافظة على استقرار أسعار صرف عملاتها وخاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي، إذ حصلت زيادة في عمليات الإقراض التي ذهب جزءاً منها لتمويل العجز التجاري المزمن للعديد من الدول مما يعني حصول فوائض في ميزان المدفوعات وبالتالي فإن الحفاظ على نظام أسعار صرف ثابتة أصبح يواجه عدة صعوبات الأمر الذي يعني حدوث اضطرابات في الدول التي تعتمد هذا النظام كأساس لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، لذلك تدخلت معظم البنوك المركزية من اجل الحد من تأثيرات هذه التدفقات على زيادة المعروض النقدي والذي سيؤدي إلى التضخم عن طريق القيام بعملية تعقيم لتلك التدفقات النقدية^٥.

تأسيساً على ما سبق فإن التعقيم النقدي هو إجراء نقدي يعمل البنك المركزي من استخدامه العمل على الحد من تأثير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (Inflows and outflows) على المعروض النقدي، ويمكن تقسيم التعقيم إلى نوعين، تعقيم داخلي، وتعقيم خارجي وذلك على النحو الآتي:

1. **التعقيم الداخلي:** تعني سياسة التعقيم النقدي الداخلي، قيام البنك المركزي بعمليات بيع أو شراء أصول مالية بالعملة الأجنبية للعمل على عدم المساس بالأساس النقدي (Monetary base) لغرض الحد من الأثر التضخمي للتدفقات وأثرها على الأساس النقدي^٦.

بعبارة أخرى أنها عملية نقدية عن طريقها يتم مقابلة الزيادة في صافي الأصول الأجنبية عن طريق إنقاص صافي الأصول المحلية، وهو ما يعني المحافظة على ثبات الأساس النقدي (القاعدة النقدية) ويكون ذلك عن طريق

تدخل البنك المركزي مستخدماً أدواته المختلفة مثل عمليات السوق المفتوحة أو تغيير نسبة الاحتياطي القانوني وغيرها^{viii}.

أي أن سياسة التعقيم النقدي تعبر عن الدرجة التي يعمل فيها التضيق من قبل السلطة النقدية على الائتمان المحلي للعمل على الحد من التوسع في الأساس النقدي نتيجة لتراكم الاحتياطات الأجنبية^{viii}. يتحقق التوازن في البنك المركزي عندما يحصل التعادل بين التغيير في الاحتياطات النقدية (الاساس النقدي) (M_b) أو المطلوبات النقدية مع مجموع التغيير في صافي الائتمان المحلي ($Net Domestic Credit$) (NDC) وصافي الموجودات الأجنبية ($Net Foreign Assets$) (NFA) لدى البنك المركزي^{ix}

$$\Delta M_b = \Delta NDC + \Delta NFA$$

حيث أن ΔM_b التغيير في الأساس النقدي، ΔNDC التغيير في صافي الائتمان المحلي، ΔNFA التغيير في صافي الموجودات الأجنبية .

إذا أن تغيير الموجودات الأجنبية سيعمل على تغيير في عرض النقد ولذلك فإن معظم البنوك المركزية في الدول تعمل على الحد من الآثار التي تسببها التغييرات الموجودات الأجنبية على الاحتياطات النقدية عن طريق إجراء تعديل *offsetting* في الائتمان المحلي وهي ما يعرف بالتعقيم النقدي^x.

2. **التعقيم الخارجي:** يقصد به الإجراء المتخذ من قبل البنك المركزي لمواجهة التغييرات في المعروض النقدي الناجمة عن فائض أو عجز ميزان المدفوعات وهو يتعلق بعمليات السوق المفتوحة المتبعة من قبل البنك المركزي لغرض تحييد الآثار الناجمة عن عمليات الصرف الأجنبي^{xi}.

تتجم عن التدفقات المالية من وإلى البلد العديد من الآثار الايجابية والسلبية، وتتمثل الآثار الايجابية للتدفقات المالية الداخلة إلى البلد برفع مستويات الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي للبلد، أي تخفيض التفاوت في توزيع رؤوس الأموال بين دول العالم من دول الفائض النسبي في الأموال إلى دول تعاني العجز في رؤوس الأموال وتظهر تلك التدفقات في ميزان المدفوعات في فقرة التحويلات الرأسمالية لميزان المدفوعات فإذا كانت بنوداً دائنة فهي تدفقات نقدية خارجية أما إذا كانت مدينة فأنها تدفقات نقدية داخلية إلى البلد^{xii}، أما الآثار السلبية فقد تعمل على تحجيم منافسة الصادرات نظراً لارتفاع الأسعار وتعمل على رفع سعر صرف العملة المحلية فضلاً عن أنها قد تعمل على زيادة حالات التضخم الأمر الذي يعمل على نمو القاعدة النقدية بدون أن تكون هنالك زيادة في الإنتاج لذلك يتم استخدام سياسة التعقيم النقدي على تعادل أثر التدفقات النقدية الأجنبية إلى الداخل بصورة مؤقتة بهدف التخلص من الآثار السلبية سالفة الذكر^{xiii}.

ثالثاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي *Economic stability*:-

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه غياب التقلبات الاقتصادية الحادة والمستمرة في المستوى العام للأسعار في العلاقات الاقتصادية المختلفة *The relative stability* وقيمة العملة الوطنية أي انه التوازن والثبات النسبي في متغيرات النظام الاقتصادي من عرض وطلب، وإيرادات ونفقات عامة، والإدخار والاستثمار وكذلك مقبوضات ومدفوعات خارجية^{xiv}.

ويقصد به أيضاً تحقيق معدلات مرتفعة من معدلات التشغيل للموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يتوافق مع تقادي التغييرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مناسبة في الناتج المحلي الإجمالي^{xv}، ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على أن التشغيل الكامل لا يقصد به الوصول إلى معدلات بطالة صفرية *frictional unemployment* وإنما خفضها إلى الحيز الذي لا يسمح إلا بظهور ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية وهيكلية لأن هذان النوعان لا يمكن تجنبهما لأنهما ينتجان عن التغييرات الديناميكية وهيكلية في الاقتصاد، وهذان النوعان يشكلان معاً ما يعرف بالبطالة السائدة والذي يتمثل بالمعدل الطبيعي للبطالة^{xvi}، كما إن الاستقرار الاقتصادي لا يقصد به الثبات المطلق في المستوى العام للأسعار وإنما ثبات معدل الزيادة ضمن المدى المحدد من قبل التوازن أي عندما لا تتغير المتغيرات الوصول إلى أجل من التمهيد يعني الاستقرار فإن السياسة النقدية، وكذلك الاقتصادية بصورة سلبية خلال مدة معينة من الزمن^{xvii}.

يتعلق الاستقرار الاقتصادي بتجنب الأزمات الاقتصادية وكذلك التقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي بما في ذلك التضخم وتقلب أسعار الصرف و مؤشرات الأسواق المالية، فغياب الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حالة اللايقين *Uncertainty* وتثبيط الاستثمار، مما يعكس على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة في البلد^{xviii}.

مما تقدم يتضح أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن السعي لتحقيق ثلاثة أهداف أولها السعي لتحقيق نمو في الناتج الحقيقي، والهدف الثاني العمالة الكاملة، أما الهدف الثالث يتعلق بتجنب حدوث ارتفاعات كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار وهو ما يعني المحافظة على مستويات التضخم.

ويجب الإشارة هنا إلى أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يختلف بحسب طبيعة اقتصادات الدول فالاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يختلف عن الاستقرار في الدول النامية نتيجة لاختلاف الواقع الاقتصادي في كل منهما، فبالنسبة للدول المتقدمة فإن الاستقرار الاقتصادي نتيجة للآثار التي تعكسها الدورات الاقتصادية أي أنه يتحقق عن طريق الوصول إلى معدلات التشغيل الكامل والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار فضلاً عن تحقيق استقرار في ميزان المدفوعات (الاستقرار الخارجي)، أما بالنسبة للدول النامية فإن اختلال الاستقرار الاقتصادي يعود إلى اختلال وعدم مرونة الهيكل الإنتاجي وهو ما ينتج اختلال بين هيكل الإنتاج الكلي والطلب الكلي وبين الاستهلاك والادخار وأيضاً بين الاستثمارات ومصادر التمويل اللازمة^{xix}.

المطلب الثاني

العلاقة بين كل من الاستقرار الاقتصادي وسياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي:

سيتم في هذا المبحث دراسة اثر كل من سياسة الانضباط المالي والتعقيم النقدي على الاستقرار الاقتصادي وعلى النحو الآتي:

أولاً: الانضباط المالي في العراق:

عانى العراق من حالة انخفاض مستويات الانضباط المالي وهذا ما بينه ارتفاع مستوى النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الحكومة التدخلية) إذ بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي خلال متوسط مدة الدراسة بـ(40.3%) كما يتضح من الجدول (3)، بالرغم من تحديد نسبة 30-35% كنسبة ملائمة إلى حد ما^{xx} خصوصاً أن العراق يعاني من نقص كبير في الخدمات وارتفاع نسب الفقر والبطالة، أن زيادة حجم القطاع العام أدى إلى تحجيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والذي من الممكن أن يقوم بالعديد من الأنشطة بدل القطاع العام وبالتالي التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة بعبارة أخرى يصب في تحقيق الانضباط المالي المؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. فيما يخص الإيرادات العامة فيما انه تم وضع قاعدة 35% من الناتج المحلي كحجم مناسب للنفقات العامة، إذ يمكن اعتبارها نسبة ملائمة للإيرادات أي تغطية النفقات العامة وما زاد عن تلك النسبة يوجه إلى جوانب استثمارية للنهوض بالبنية التحتية للمجتمع وإنشاء صناعات وصناديق للأجيال القادمة أو صناعات للتحوط في حالة انخفاض أسعار النفط وشحة الموارد إذ بلغت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في متوسط مدة الدراسة (45.5%) كانت أكبر من 35% وهو ما يوضح زيادة أنفاق الإيرادات العامة وكما يتضح من جدول (3).

جدول (3) مؤشرات الانضباط المالي في العراق

السنة	قاعدة النفقات G/GDP %35-30	قاعدة الإيرادات R/GDP من 35% GDP	قاعدة العجز نسبة العجز (العجز إلى الناتج (%)	قاعدة الدين GDP نسبة الدين العام إلى
2004	60.3	62.0	1.63	360.56
2005	35.9	55.1	19.21	209.91
2006	39.8	51.3	11.49	121.16
2007	35	49.0	13.97	88.78
2008	37.8	51.1	13.28	51.84
2009	40.2	42.3	2.02	64.62
2010	43.3	43.3	0.03	47.40
2011	36.2	50.1	13.83	37.14
2012	41.4	47.1	5.77	30.56
2013	43.5	41.6	-1.93	28.00
2014	42.6	39.6	-2.95	29.68
2015	33.9	32.0	-1.89	47.75
2016	34.1	27.7	-6.44	92.78
المتوسط	40.3	45.5	5.2	

المصدر: - جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، نشرات سنوية متفرقة.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

فيما يخص العجز فهناك عدد من المعايير التي تحدد تلك النسبة منها ما حددته اتفاقية ماستريخت الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي حددت العجز بنسبة لا تتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي ، أن الموازنة العامة الفعلية كانت في حالة فائض طويلة مدة الدراسة عدا سنوات (2013-2016) وفي متوسط سنوات الدراسة بلغت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (5.23%) في حين بعد عام 2013 تحقق عجزا في الموازنة اذ بلغت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي خلال متوسط سنوات العجز (3.30%) وبلغت أقصاها في سنة 2016 إذ بلغت (6.4%) وكذلك بلغت نسبة العجز إلى النفقات العامة للسنة نفسها بحدود (18.8%) وبلغت في متوسط سنوات العجز (9%) مما يدل على ان السياسة المالية ماضيه قدما نحو عدم الانضباط المالي وكما يتضح من جدول (3)..

أما الدين العام فقط كانت نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط مدة الدراسة (86.9%) مقابل انخفاض نسبة الدين العام الداخلي للمدة نفسها الى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت (5.8%) في المقابل نجد أن نسبة الدين العام الإجمالي (داخلي وخارجي) إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط المدة بلغت (92.78%) وهي نسبة مرتفعة جدا وتعكس كبر حجم المديونية التي يتحملها الاقتصاد العراقي وبالرغم من ان اتفاقية ماستريخت الخاصة بالاتحاد الأوروبي حددت نسبة الدين العام بنسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي الا ان نسبة الدين العام في العراق عند مستوى 35%- 40% من GDP قد تكون ملائمة نظرا لكون الدين العام يضمن اثارا سلبية على الاقتصاد ولتوفر المورد الريعي النفطي وكما يتضح من جدول (3).

ثانياً: التعقيم النقدي في العراق:

يمكن تصور عملية التعقيم النقدي التي يقوم بها البنك المركزي للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي إذ يدخل البنك بصفته بائع للعملة الأجنبية تارة وبصفته مشتري للعملة الأجنبية تارة أخرى إلا أن السمة الغالبة هي دخول البنك كبائع للعملة الأجنبية ، ويعكس جدول(4) مبيعات ومشتريات البنك المركزي من الدولارات خلال سنوات الدراسة.

جدول (4) العلاقة بين نافذة العملة والإفراق العام							
السنة	الإفراق العام (مليون دينار)	مبيعات الدولار في النافذة (مليون دولار)	مشتريات الدولار في النافذة	معدل نمو الإفراق العام	معدل نمو مبيعات الدولار	سعر الصرف النافذة	سعر الصرف السوق
2003	9233000	293	1	---	---	---	---
2004	32117491	6108	50	247.9	1984.6	1453	1453
2005	26375175	10462	76	-17.9	71.3	1475	1469
2006	38076795	11175	110	44.4	6.8	1475	1467
2007	39031232	15980	1413	2.5	43.0	1267	1255
2008	59403375	25869	350	52.2	61.9	1203	1193
2009	52567025	33992	13	-11.5	31.4	1182	1170
2010	70134201	36171	4	33.4	6.4	1186	1170
2011	78757666	39798	3	12.3	10.0	1196	1170
2012	105139576	48649	4	33.5	22.2	1233	1166
2013	119127556	55678	0	13.3	14.4	1232	1166
2014	113473517	54463	0	-4.7	-2.2	1214	1188
2015	70397515	44304	0	-38.0	-18.7	1247	1190
2016	67,067,437	33524	0	-4.7	-24.3	1275	1190
المجموع	416466	2024					
المتوسط				27.9	169.8	1249.8	1279.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة.

يتضح من جدول (4) ان مجموع مبيعات البنك المركزي للمدة (2003-2016) بلغ 416466 مليون دولار مقابل كان مجموع الدولارات التي قام البنك المركزي بشرائها عبر النافذة خلال متوسط المدة نفسها 2024 مليون دولار، كما أن من عام 2013 الى 2016 لم يقدّم البنك المركزي بأية عمليات شراء للعملة الأجنبية خلال نافذة العملة، ويلاحظ أيضاً أن البنك المركزي العراقي تحمل أعباء كبيرة للمحافظة على قيمة العملة خلال مدة الدراسة إذ يلاحظ من خلال متوسط الدراسة أن زيادة الأنفاق العام بنسبة 27.9% في المتوسط رافقه زيادة في مبيعات البنك المركزي العراقي بنسبة 169.8% وذلك بهدف الحصول على سعر صرف الدينار العراقي 1279.8 دينار للدولار الواحد (بافتراض ثبات الأشياء الأخرى).

يتضح أيضاً من جدول (4) أن هنالك سنوات انخفض فيها الإنفاق العام للحكومة ألا أن مبيعات البنك المركزي تزايدت كما هو الحال في عامي 2005 و 2009 إذ كانت العلاقة عكسية بين معدل نمو الإنفاق العام ومبيعات البنك المركزي وهو ما يعني أن هنالك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف غير الإنفاق العام عوامل تتعلق بالعرض وعوامل تتعلق بالطلب مثل هي الوضع الأمني ونقص في إمدادات المحروقات وعمليات تهريب العملة إلى الخارج فضلا عن عمليات المضاربة في العملة.

يقوم البنك المركزي بعملية التعقيم النقدي عن طريق التدخل في سوق العملة الأجنبية (الصرف) هي عملية تعقيم جزئي وذلك لان مبيعات البنك المركزي من الدولارات لا يمكن أن تساوي مقدار العملة المحلية المصدرة من البنك نفسه بسبب ضخامة الضخ النقدي سنويا بالتوازي مع أحكام الحكومة على إيراداتها من الدولارات المتأتية من مبيعات النفط لإشباع متطلبات الموازنة العامة، ومع ذلك فإن البنك المركزي عن طريق تدخله هذا يعمل على التخفيف من المعروض النقدي المحلي عن طريق طلبه المباشر على العملة المحلية وطرح الدولار مقابلها وهو ما يعمل على تخفيض معدلات التضخم (xxi).

ويمكن بيان درجة التعقيم النقدي في العراق على النحو الآتي:-

1. **طريقة الانحدار الخطي**:- لقد أشار إلى هذه الطريقة صندوق النقد الدولي، وتم إجراء انحدار خطي لمدة الدراسة بين كل من صافي الموجودات الأجنبية كمتغير مُوضح وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي كمتغير موضح ولقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات فصلية وتم إجراء اختبار الاستقرارية (السكون) للمتغيرين إذ استقر كلاهما عند الفرق الأول وكانت النتائج على النحو الآتي:

NDA = 408.99 - 0.48NFA			
T	2.38	9.71	F=94
R ² =67	Adjusted R-squared=67		
P-VALUE	0.021	0.000	0.000

تعد نتائج هذه المعادلة منطقية من الناحية الاقتصادية وهي تتفق مع النتائج التي تم التوصل إليها في الطريقة النسبية، إذ بلغت قيمة معامل β قيمة سالبة ($1 - \beta_{i,t} < 0$) وهي (-0.48) أي أن زيادة صافي الموجودات الأجنبية بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تخفيض صافي الموجودات المحلية بمقدار (0.48) وهو ما يعني ان البنك المركزي العراقي يمارس تعقيماً جزئياً للأثار المترتبة على الزيادة في الاحتياطي الأجنبية من خلال قيامه بتخفيض رصيد الأصول المحلية، أي أن هنالك تغير في الأساس النقدي نتيجة الجزء غير المعقم من صافي الأصول الأجنبية.

2. **الطريقة النسبية**:- يبين الجدول (5) درجة التعقيم عن طريق استخدام صافي الموجودات الأجنبية إذ يلاحظ أن اغلب سنوات الدراسة كانت قيمة معامل التعقيم بين الصفر والواحد وهو ما يعني أن هنالك حالة من التعقيم الجزئي الممارس من قبل البنك المركزي العراقي، إذ أن قيمة معامل التعقيم في سنة 2006 على سبيل المثال كانت (-0.6) وهو ما يعني أن كل زيادة في الأساس النقدي بوحدة واحدة بسبب صافي الأصول الأجنبية فأنها تعقم بصافي الأصول المحلية بمقدار (0.6)، وهو ما يعني أتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية توسعية، إذ ان التعقيم الجزئي هو الوجه المقابل للسياسة النقدية التوسعية، وبلغت قيمة معامل التعقيم خلال متوسط مدة الدراسة (-0.5) وهو يعني أن البنك المركزي مارس تعقيماً جزئياً لعزل التغيرات في صافي الموجودات الأجنبية على الأساس النقدي.

جدول(5) الطريقة النسبية في قياس درجة التعقيم النقدي في العراق					
التقييم	التغير في صافي الأصول الأجنبية	التغير في صافي الأصول المحلية	صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دولار)	صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي (مليون دينار)	السنة
			10,742	1,477	2004
-0.8	6624.0	-5048.0	17,366	(3,571)	2005
-0.6	8607.0	-4881.0	25,973	(8,452)	2006
-0.1	12244.0	-957.0	38,217	(9,409)	2007
-0.3	20501.0	-6450.0	58,718	(15,859)	2008
-1.3	-8926.0	11337.0	49,792	(4,522)	2009
0.2	7393.0	1147.0	57,185	(3,375)	2010
-0.6	12194.0	-7306.0	69,379	(10,681)	2011
-0.6	10589.0	-5896.0	79,968	(16,577)	2012
0.1	8643.0	1225.0	88,611	(15,352)	2013
-0.5	-13165.0	6137.0	75,446	(9,215)	2014
-0.3	-11940.0	3597.0	63,506	(5,618)	2015
-1.5	-10371.0	15070.0	53,135	9,452	2016
-0.5					المتوسط

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاقتصاد والإحتك، التقرير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة. <https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD> متوفر على الرابط

أما في سنوات 2009 و 2016 فإن هنالك حالات تعقيم مفرط إذا كان معامل التعقيم النقدي يزيد عن (-1) ونجم ذلك عن الانخفاض الحاصل في صافي الموجودات الأجنبية (-8926.0) و (-10371.0) على التوالي فكان لزاماً على البنك المركزي ان يتدخل لتعقيم اثر انخفاضها على الأساس النقدي عن طريق زيادة صافي الموجودات المحلية إلى (11337.0) و (15070.0) لسنة 2009 و 2016 على التوالي .
اما السنوات 2010 و 2013 فيلاحظ أن هنالك حالة التعقيم المثبط اي لا يوجد اي اثر لعمليات التعقيم التي مارسها البنك المركزي إذ أن معامل التعقيم لكلا السنتين كان موجبا واكبر من الصفر.

4. طريقة الاحتياطات :-

يمكن قياس درجة التعقيم عن طريق قسمة الاحتياطات الأجنبية إلى الأساس النقدي إذ تشير النسبة المرتفعة إلى وجود سياسة تعقيم نشطة إذ يلاحظ أن احتياطات البنك المركزي تمثل ما نسبته بالمتوسط (1.0) وهو ما يؤكد بأن البنك المركزي يمارس سياسة تعقيم نشطة وان هنالك جزء من الأساس النقدي يتغير نتيجة للجزء غير المعقم من الموجودات الأجنبية، ويلاحظ من الجدول (6) أن معظم سنوات الدراسة (باستثناء سنة 2004) كان مقدار صافي الموجودات الأجنبية يفوق مقدار الأساس النقدي، أي إن الأساس النقدي مضمون بالكامل بصافي الموجودات الأجنبية

جدول(6) طريقة الاحتياطات لقياس التعقيم النقدي في العراق (مليون دولار)					
السنة	احتياطات البنك المركزي (1)	صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي (2)	الأساس النقدي (3)	التقييم (3)/(1)	(3)/(2)
2004	7906.7	10,742	12219	0.6	87.91
2005	12200.8	17,366	13795	0.9	125.89
2006	20051.7	25,973	17521	1.1	148.24
2007	31458.7	38,217	28808	1.1	132.66
2008	50101.8	58,718	42859	1.2	137.00
2009	44332.6	49,792	45270	1.0	109.99
2010	50622.1	57,185	35810	1.4	159.69
2011	61033.1	69,379	58698	1.0	118.20
2012	70327.1	79,968	63391	1.1	126.15
2013	77747.2	88,611	73259	1.1	120.96
2014	66368.6	75,446	66231	1.0	113.91

جدول(6) طريقة الاحتياطيات لقياس التعقيم النقدي في العراق (مليون دولار)					
السنة	احتياطيات البنك المركزي (1)	صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي (2)	الأساس النقدي (3)	التعقيم (3)/(1)	(3)/(2)
2015	53463.8	63,506	57888	0.9	109.70
2016	44885.8	53,135	62591	0.7	84.89
				1.0	121.17

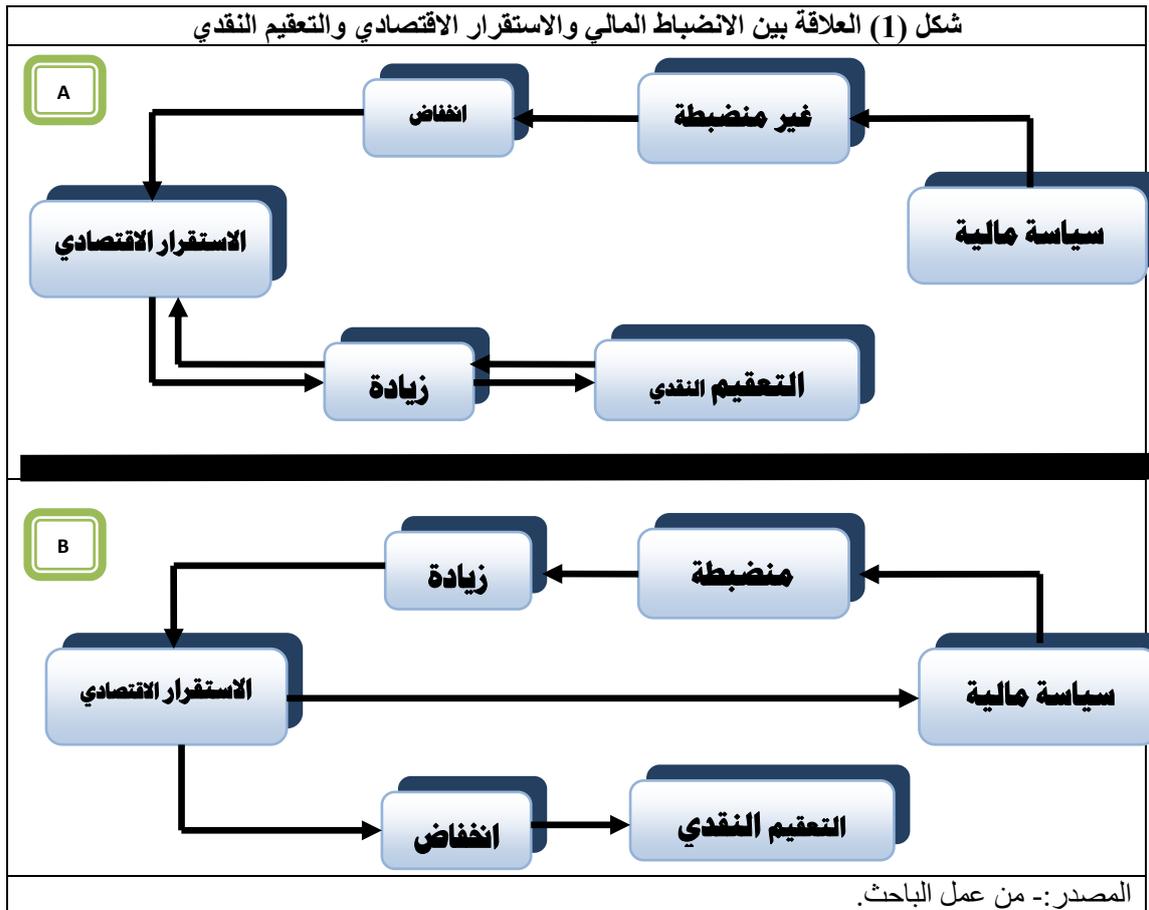
المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة.

ثالثاً: الاستقرار الاقتصادي في العراق:

تؤدي إيرادات النفط دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإذ ما تم استبعاد إيرادات النفط تبرز حالة انخفاض في مستويات الاستقرار الاقتصادي، أن عدم الاستقرار الاقتصادي ناجم بطبيعة الحال من اتباع سياسة مالية غير منضبطة أو غير معززة للاستقرار مما أدى إلى حدوث حالة انخفاض في مستويات الاستقرار الاقتصادي بالرغم من نجاح البنك المركزي في تخفيض معدلات التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة إذ ما تزال هنالك معدلات مرتفعة من البطالة والبطالة الناقصة ضمن قوة العمل نتيجة لتوقف العديد من المشاريع الحكومية وانخفاض دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، كما إن الناتج المحلي الإجمالي العراقي يتكون بشكل كبير من النفط إذ يربو النفط على ما يزيد عن 70% من إجمالي الإيرادات العامة وإن هذا القطاع لا يستوعب عدد كبير من الأيدي العاملة وعادة يتطلب أيدي عاملة ماهرة وذات خبرات في حين نجد أن الأنشطة الزراعية والصناعية التي تحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة ما تزال بمستويات خجولة دون مستويات الطموح.

ويمكن توضيح العلاقة بين السياسة المالية المنضبطة والاستقرار الاقتصادي والية التعقيم النقدي عن طريق الشكل (1) الجزء (A) الذي يبين أن اتباع سياسة مالية غير منضبطة (توسعية) سوف يعمل على زيادة الانفاق العام وما يرافق ذلك من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وزيادة العجز في الموازنة العامة وقد يترتب على تمويل ذلك العجز العديد من المساوئ المحتملة التي تنعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي أي انخفاض حالة الاستقرار الاقتصادي وهو ما يتطلب أن يتدخل البنك المركزي متبعاً أدواته الممكنة لتعطيل (تعقيم) الآثار السلبية للسياسة المالية غير المنضبطة، ونتيجة لعدم جدوى (بطء نتائج) استخدام أدوات البنك المركزي مثل سياسة السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم التي تتطلب أسواقاً مالية متطورة ونظام مصرفي ومالي متطور وثقافة للتعامل بالأوراق المالية بدل النقود لذلك يعتمد بشكل كبير على نافذة بيع العملة لأجراء ذلك التعقيم مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وكذلك يتضح من الجزء (B) أن اتباع سياسة مالية منضبطة وفقاً للقواعد المالية الدولية أي انفاق حكومي متوازن قدر المستطاع مع الإيرادات العامة وتخفيض العجز في الموازنة العامة سوف يؤدي تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وهو ما يعني زيادة مستويات الاستقرار الاقتصادي وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى التعقيم النقدي من قبل البنك المركزي، وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي سوف يؤدي إلى اتباع سياسة مالية منضبطة غير توسعية.



المطلب الثالث

قياس العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي والتعقيم النقدي

سيتم قياس الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال مدة (2004-2016) وبما أن المدة الزمنية قصيرة نوعاً ما ولتجنب حدوث المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي، الارتباط الخطي المتعدد، عدم ثبات تجانس التباين) فقد تم تحويل البيانات إلى بيانات فصلية Quarterly باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews ولغرض بيان مدى تحقق الاستقرار في النشاط الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة سوف يتم تحديد متغيرات الدراسة إذ أن هنالك العديد من المتغيرات التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي سواء كانت متغيرات مالية أو متغيرات نقدية إلا أنها لغرض توجيه الدراسة نحو المتغيرات الأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل المتغير التابع أما المتغيرات المستقلة التي سوف تستخدم تتمثل بـ (النفقات العامة، الإيرادات النفطية، معدلات التضخم، مبيعات العملة الأجنبية)

$$\text{growth GDP} = f(\text{growth G}, \text{growth RO}, \text{INF}, \text{growth DS})$$

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) Unite Root :-

يعني سكون السلاسل الزمنية ان السلوك العشوائي للمتغير يكون ثابت عبر الزمن بمعنى ان يكون متوسط القيم ثابت عبر الزمن والتباين (Variance) ثابت عبر الزمن و ان التباين (Covariance) بين أي قيمتين للمتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحتسب عند التباين^{xxii}.

تم اجراء اختبار السكون اي استقرارية السلاسل الزمنية موضوع الدراسة وفق اختبار جذر الوحدة اذ تنص فرضية العدم على وجود جذر وحدة اي أن السلاسل غير مستقرة بينما تنص الفرضية البديلة على عدم وجود جذر وحدة اي ان السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية (5%)، وهنالك العديد من الاختبارات المستخدمة في هذا المجال وسيتم الاعتماد على الاختبارات الآتية:-

1. اختبار ديكي فولر الموسع :

تنص فرضية العدم في هذا الاختبار على وجود جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة، أما الفرضية البديلة تنص على عدم وجود جذر وحدة أي بمعنى ان السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة، وكما يتضح من

الجدول (7) ان كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقر في الفرق الاول عند مستوى (10%) ومعدل نمو النفقات العامة والإيرادات النفطية مستقرة عند الفرق الأول اي متكاملة من الرتبة الأولى، في حين نجد ان التضخم ومعدل نمو مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية مستقرة في المستوى اي متكاملة من الدرجة صفر.

جدول (7) اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller				
الفرق الأولى		المستويات		المتغير
حد ثابت واتجاه عام prob	ثابت prob	حد ثابت واتجاه عام prob	حد ثابت prob	
0.230	0.082	0.751	0.885	GROWTH GDP
0.007	0.004	0.997	0.996	GROWTH G
0.198	0.049	0.724	0.817	GROWTH OR
0.025	0.173	0.133	0.0009	INFLATION
0.337	0.075	0.033	0.266	GROWTH SD

المصدر: EViews10 مخرجات برنامج

2. فليبس بيرون :-

يبين الجدول (8) ان كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإنفاق العام ونمو مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية والتضخم كانت سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى، بينما نجد أن نمو الإيرادات النفطية استقرت في الفرق الأول، يتميز هذا الاختبار بإمكانية معالجة مشكلة الارتباط التسلسلي وذلك باستخدام عملية تصحيح غير معلمية وفي حالة اختلاف نتائجه مع نتائج الاختبارات الأخرى يتم اعتماد نتائج اختبار فليبس بيرون^{xxiii}، إذ أن هذا الاختبار يكون ملائم عندما تكون البواقي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي serial correlation او غير متجانسة heteroscedasticity^(xxiv).

جدول (8) اختبار فليبس-بيرون Phillips-Perron test statistic				
الفرق الأولى		المستويات		المتغير
حد ثابت واتجاه عام prob	ثابت prob	حد ثابت واتجاه عام prob	حد ثابت prob	
0.008	0.001	0.440	0.525	GROWTH GDP
0.021	0.003	0.184	0.126	GROWTH OR
0.017	0.002	0.057	0.022	GROWTH G
0.139	0.037	0.541	0.742	INFLATION
0.358	0.077	0.064	0.035	GROWTH SD

المصدر: EViews10 مخرجات برنامج

ثانياً: تحديد فترات التخلف الزمني المناسبة للنموذج:

أن تحديد فترة الإبطاء المثلى (المناسبة) للنموذج تعطينا صورة واضحة عن سلوك المتغيرات خلال الزمن يتضح من جدول (9) أن مدة الإبطاء المناسبة للنموذج هي (6) اعتماداً على كل المعايير (LR.FPE.AIC.SC.HQ) عند مستوى معنوية (5%) لذلك سيتم تقدير فترات الإبطاء المثلى باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي (VAR) لفترات الإبطاء المناسبة

جدول (9) اختبار مدة الإبطاء المثلى
 VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	8.10e+11	41.60931	41.81828	41.68540
1	511.9231	1231374.	28.20244	29.45628	28.65902
2	63.80199	526045.1	27.29522	29.59392	28.13228
3	29.48704	636860.6	27.33525	30.67881	28.55279
4	39.50985	410424.3	26.57927	30.96769	28.17729
5	117.3841*	1017.947	19.97318	25.40646	21.95168
6	26.94824	748.3805*	18.49787*	24.97601*	20.85685*

Eviews10 المصنوع:- مخرجات برنامج

ثالثاً: اختبار سببية كرانجر GRANGER CAUSALITY

تم إجراء سببية كرانجر ونظراً لكون هذا الاختبار حساس تجاه فترات التأخير فقد تم اعتماد فترات التأخير التي تم التوصل إليها في إطار نموذج VAR وهي (6) فترات إبطاء وكانت النتائج كالتالي

جدول (10) اختبار سببية كرانجر
 TEST OF GRANGER CAUSALITY

Null Hypothesis:	LAGS	Prop
GROTHSD does not Granger Cause GROTHG	LAGS2	0.0231
GROTHG does not Granger Cause GROTHSD	LAGS1	0.0017
GROTHGDP does not Granger Cause GROTHSD	LAGS1	0.0122
INFLATION does not Granger Cause GROTHSD	LAGS2	0.0432
GROTHSD does not Granger Cause INFLATION	LAGS6	0.0494
GROTHOR does not Granger Cause GROTHSD	LAGS1	0.0302

Eviews10 المصنوع:- مخرجات برنامج

يتضح من جدول (10) وجود علاقة سببية معنوية متجهة من معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والإيرادات النفطية إلى معدلات نمو مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية هذا في التباطؤ الزمني الأول، في التباطؤ الزمني الثاني نجد ان هنالك علاقة سببية بين معدل نمو مبيعات البنك المركزي مع معدل نمو الإنفاق العام، ومن التضخم إلى مبيعات البنك من العملة الأجنبية، ومن معدل نمو مبيعات البنك المركزي إلى التضخم في التخلف الزمني السادس.

رابعاً: اختبار الحدود للتكامل المشترك:

يتم اختبار الحدود لبيان مدى وجود علاقة توازنية للأجل الطويل بين متغيرات النموذج معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع) ومعدل نمو كل من النفقات والإيرادات النفطية ومبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية والتضخم (كمتغيرات مستقلة)، ووفق هذا الاختبار يتم احتساب قيمة (F) واختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات مقابل الفرض البديل الذي تنص على وجود علاقة طويلة بين المتغيرات، من جدول (11) أن قيمة (F) تساوي (5.8) أكبر من القيمة لدرجة عند كل من الحد الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (11) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.843689	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

Eviews10 المصنوع:- مخرجات برنامج

خامساً: انحدار التكامل المشترك وفقاً لنموذج ARDL

يتضح من جدول انحدار التكامل المشترك لنموذج ARDL باستخدام برنامج Eviews10 وبمدة ابطاء (6) بحسب ما اتضحت من اختبار VAR وبحسب معيار Akaik inf criterion (AIC) والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار اذ ان هنالك (4) فترات تأخير لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و(6) فترات ابطاء لكل من معدل نمو الإنفاق العام ومعدل نمو الإيرادات النفطية، في مقابل (3) فترات ابطاء لمعدل نمو مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية ومعدل التضخم، وقد بلغت قيمة R^2 للنموذج (99%) ما يعني ان النموذج يفسر ما نسبته (99%) للتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، في المقابل كان النموذج معنوي احصائياً اذ بلغت قيمة F-TEST (578.4) واحتمالية اقل من 5%، بلغت قيمة اختبار (Breusch-godfrey) مقدار $\text{Prob Chi square}=0.859$ وهي اعلى من (0.05) مما يعني ان النموذج خالي من مشكلة التعدد الخطي، في حين بلغت قيمة اختبار (Breusch-pagan-godfrey) الذي يبين مشكلة عدم تجانس التباين (0.897) وهي اعلى من (0.05) اي ان البواقي متجانسة Homoscedastic وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول (12) انحدار التكامل المشترك لنموذج ARDL			
R-squared	0.999424	Mean dependent var	8.546113
Adjusted R-squared	0.997696	S.D. dependent var	19.16285
S.E. of regression	0.919727	Akaike info criterion	2.771728
Sum squared resid	8.458976	Schwarz criterion	4.067356
Log likelihood	-25.82043	Hannan-Quinn criter.	3.243524
F-statistic	578.4832	Durbin-Watson stat	2.674961
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:- مخرجات برنامج Eviews10

سادساً: مقدرات الاجل الطويل لنموذج ARDL:

من جدول (13) الذي يوضح أن هنالك استجابة طردية طويلة الأمد بين المتغير الموضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبقية المتغيرات الموضحة، اذ يلاحظ ان هنالك علاقة طويلة الأمد موجبة بين كل من معدل نمو الإيرادات النفطية ومعدل نمو مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية ومعدل نمو التضخم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل كانت هنالك علاقة طويلة الأجل سالبة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي بمعنى ان هنالك تأثيراً سلبياً للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي وقد يعود ذلك الى عدم انضباط النفقات العامة وعشوائية ذلك الأنفاق اي انفاق حكومي غير معزز للاستقرار الاقتصادي، اذ أن اغلب النفقات العامة هي نفقات جارية رواتب واجور ونفقات عسكرية نتيجة للأوضاع الامنية خلال مدة الدراسة .

جدول (13) مقدرات الاجل الطويل Long Run Estimation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROTHG	-0.415861	0.358874	-1.158792	0.2735
GROR	2.450596	1.084588	2.259472	0.0474
GROTHSD	0.975936	0.333748	2.924166	0.0152
INFLATION	0.549383	0.099517	5.520465	0.0003
C	9.382265	2.581323	3.634674	0.0046

المصدر:- مخرجات برنامج Eviews10

سابعاً: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقات قصيرة الأجل

يتضح من الجدول (14) أن معامل تصحيح الخطأ هو (-0.38) وهي سالبة وذات معنوية إحصائية بمعنى أن الاختلالات طويلة الأمد تصحح عبر الزمن بمقدار (-0.38) بعبارة اخرى ان سرعة تكيف المتغير التابع في الفترة (t-1) وصولاً الى القيمة التوازنية في الفترة (t) (الاجل الطويل) بمقدار (0.38) ويتضح ان سرعة التكيف (التعديل) تكون بطيئة نوعاً ما اذ يحتاج الى (2.6) سنة اي (10.5) فصل ، ويلاحظ أيضاً أن هنالك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين كل من معدل التضخم ومعدل نمو مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية معدل نمو النفقات العامة والإيرادات النفطية، وجميع المتغيرات ذات دلالة اقتصادية معنوية.

جدول (14) مقدرات الأجل القصير Short Run Estimation				
Variable	Coefficient	Std - Error	T-Statistic	Prob.
D(GROWTHG)	0.3555	0.0567	-6.2689	0.0000
D(DINFLATION)	0.9127	0.2943	3.1124	0.0000
D(DGROR)	0.6976	0.0349	19.9643	0.0003
D(GROWTHSD)	0.1637	0.1344	1.21781	0.0251
Cointeq(-1)	-0.3891	0.0536	-7.2521	0.0000

المصدر:- مخرجات برنامج Eviews10

ثامناً: اختبار استقرار نموذج ARDL

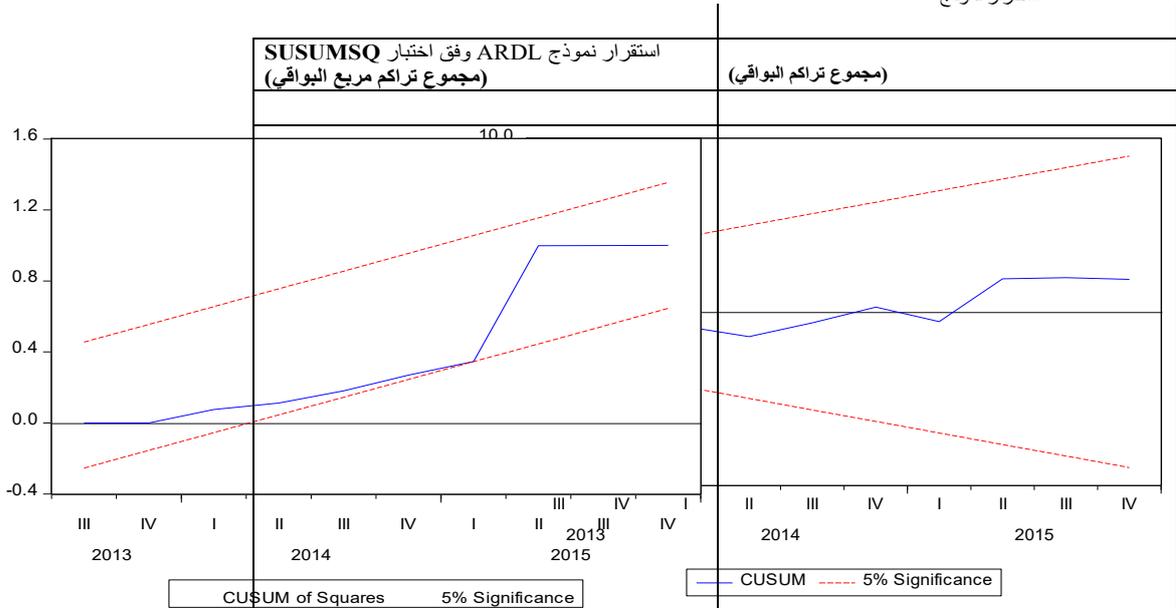
يوضح الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي للبقايا المتتابع (CUSUM) The Cumulative Sum of (CUSUM) وكذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة (SUSUMSQ) The Recursive Residuals Cumulative Sum of the Recursive residuals squared (0.05) وبذلك يتحقق أثبات بأن معاملات الأجل الطويل والقصير لنموذج ARDL مستقرة وهو ما يعني قبول فرضية

العدم التي تنص على ان جميع المعلمات التي تم تقديرها ساكنة.

شكل (2) استقرارية نموذج ARDL

CUSUM وفق اختبار

استقرار نموذج



المصدر:- مخرجات برنامج Eviews10

الاستنتاجات والتوصيات:-

أثبات الفرضية

لقد استطاع البحث ان يثبت الفرضية التي تنص على ((ان انخفاض درجة الانضباط المالي في الاقتصاد العراقي اثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي بالرغم من محاولات البنك المركزي عن طريق سياسة التعقيم النقدي لمعالجة ذلك)).

وكذلك استطاع البحث ان يحقق أهدافه التي تشمل الآتي :-

دراسة مدى إمكانية تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي عن طريق تحقيق الانضباط المالي في المالية العامة، وآلية التعقيم النقدي الممارس من قبل البنك المركزي العراقي. اذ تبين ان الاقتصاد العراقي يعاني من انخفاض في الاستقرار الاقتصادي ناجم عن عدم انضباط السياسة المالية بالرغم من محاولات البنك المركزي لتعقيم ذلك.

الاستنتاجات

1. انخفاض درجة الانضباط المالي في الاقتصاد العراقي نتيجة للسياسة المالية التوسعية غير المنضبطة اذ يلاحظ ارتفاع نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد.
2. يقوم البنك المركزي العراقي بعمليات تعقيم جزئي للأثار السلبية للنفقات المالية التوسعية غير المنضبطة عن طريق التدخل في سوق الصرف لبيع وشراء الدولارات محاولة لاستقرار أسعار الصرف .
3. انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق والذي يعود بشكل كبير الى عدم انضباط السياسة المالية والذي يعود الى عدم الاستقرار الامني والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خصوصا على المدى الطويل وبحسب ما تبين من خلال التحليل القياسي اذ ان النفقات العامة تصبح ذات تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل.

التوصيات

1. ضرورة الركون الى قواعد خاصة بالسياسة المالية لتحقيق الانضباط المالي تختص تلك القواعد بنسبة العجز والدين العام والأنفاق والإيرادات من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. القيام بعملية التعقيم للأثار السلبية للسياسة المالية التوسعية باستخدام وسائل السياسة النقدية الأخرى مثل سعر الخصم ونسبة الاحتياطات وغيرها وعدم الركون إلى نافذة العملة بشكل رئيس عن طريق تهيئة المستلزمات الضرورية لتفعيل تلك الأدوات مثل تطوير أنظمة الدفع الممكنة وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي ونحوها.
3. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية تستند إلى قواعد الانضباط المالي مما يؤدي الى تقليل عمليات التعقيم النقدي وما يترافق معها من التكاليف المرتفعة واستنزاف للعملة الصعبة.

الهوامش:

- الانضباط المالي الكلي الذي يشمل او يغطي أجمالي الأنفاق العام أي كافة بنود الموازنة العامة في المقابل ان الانضباط المالي الجزئي الذي يتحقق في بند او مجموعة بنود من الأنفاق العام .
- i Schick, Allen, **A Contemporary Approach to Public Expenditure Management**, world bank Working Paper .1998, p48-50
- ii Yilin HOU, **Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Subnational Governments**, op sit,p3
- iii بدوي، احمد ابو بكر علي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2011، ص 12.
- iv Olola deperiola , **Fiscal Discipline And Determinants In Nigeria** , A Proposed Phd Thesis , African Economic Research Consortium,P30
- v Jeffry a.frakel , **sterilization of money inflows: difficult (calvo) or easy (reisen)** ,studios de economia ,vol 24.1997.p264.
- الأساس النقدي: عبارة عن كمية النقود في التداول مضاف إليه ودائع المصارف التجارية (بالعملة المحلية) لدى البنك المركزي، أما عرض النقد الضيق فهو العملة في التداول مضافا إليه الودائع الجارية (بالعملة المحلية أو الأجنبية) لدى المصارف التجارية....انظر في ذلك البنك المركزي العراقي النشرة الإحصائية السنوية لعام 2014 .
- vi ظفاح، أحمد، التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها، المعهد العربي للتخطيط، متوفر على الرابط http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2006/31_C23-1.pdf
- vii Roberto Cardarelli, Selim Elekdag ,and M. Ayhan Kose" ,capital **inflow: macroeconomic implication and policy responses** , "IMF working paper, WP/09/40, 2009, p: 17.
- viii ص116، نقلا 2007 العدالة وعدم المساواة، واشنطن، أكتوبر : صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد العالمي**، عن عبد العزيز، طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11 المجل 2، لسنة 2014، ص 217.
- ix Ramon Moreno, **Intervention, Sterilization, And Monetary Control In Korea And Taiwan** , FRBSF economic review 1996, number 3,p23-24.

- x Ramon Moreno, **Intervention, Sterilization, and Monetary Control in Korea and Taiwan** , I bid,p23-24.
- xi john sloman, alisonwride, **Economics**, pearson education limited, England, seventh edition,2009,p712.
- xii موسى، ابراهيم، قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع عشر ، 2009 ، ص74.
- xiii فضيل، رايس، حدود سياسة التعقيم النقدي في الجزائر خلال المدة (2000-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9 العدد 2، الجزائر، 2016، ص541.
- xiv عبد الله ، مها رياض ، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة الأولى ، 2012، ص160.
- xv سليمان ، سلوى علي ، السياسة الاقتصادية ، وكالة المطبوعات الكويت ، الطبعة الاولى ، 1973. الكويت ، ص162.
- xvi زكي ، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد226 ، الكويت ، 1998 ، ص30.
- xvii الجبوري ، بتول مطر ، الزاملي ، دعاء محمد ، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16، العدد1 ، 2014 ، ص192.
- xviii صحيفة وقائع ، صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2016. ص1.
- xix مجيد ، يوسف علي ، جراح ، نعيم صباح ، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (44)، العدد(1-2) لسنة 2016، جامعة البصرة، ص107.
- xx أشارات بعض الدراسات إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين (25-35%) إلى أن Barro (1990) استنادا إلى أعمال Karras (1996) في معظم الدول المتقدمة، منها ما أشارت إليه أعمال OCED الحجم للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لم توسط الدول (23%) (2+) ، ومتوسط دول 14% (4+) في حين أن الحجم الأمثل لبلدان أمريكا (33%) (6+) من الناتج المحلي الإجمالي، وأشارت دراسة الحجم Abounoori،Nademi(الحجابيا، عدينيات) الأنفاق الأمثل للأردن ما بين 36-38%، وقدرت دراسة (الحجم الأمثل Turan ،Iyidogan للأمثل للإنفاق الحكومي في إيران بمقدار 34.7%، في مقابل كانت دراسة (للأنفاق الحكومي في تركيا بـ 16.5
- xxi اسماعيل، عوض فاضل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، سنة 2012، ص21.
- xxii lhaka, Ross , **Time Series Analysis**, Statistics Department, University of Auckland, April 14, 2005,p18.
- xxiii دار الدكتور للعلوم الادارية **eviews** خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج والاقتصادية والعلوم الاخرى، الطبعة الأولى، 2015، بغداد، ص85-86.
- (xxiv)Kozhan, Roman, **Financial Econometrics with Eviews** , roman kozhan& ventus publishing APS, 2009, p73.
- $\sqrt{4/0.38}=10.5$

المصادر:

أ. المصادر العربية:

1. بدوي، احمد ابو بكر علي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2011.
2. طلفاح، أحمد، التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها، المعهد العربي للتخطيط، متوفر على الرابط http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2006/31_C23-1.pdf
3. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: العدالة وعدم المساواة، واشنطن، أكتوبر 2007، نقلًا عن عبد العزيز، طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11 المجلد 2، لسنة 2014.
4. موسى، إبراهيم، قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع عشر، 2009.
5. فضيل، رايس، حدود سياسة التعقيم النقدي في الجزائر خلال المدة (2000-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9 العدد 2، الجزائر، 2016.
6. عبد الله، مها رياض، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2012.
7. سليمان، سلوى علي، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الاولى، 1973، الكويت.
8. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.
9. الجبوري، بتول مطر، الزاملي، دعاء محمد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014.
10. صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.
11. مجيد، يوسف علي، جراح، نعيم صباح، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد (44)، العدد (1-2) لسنة 2016، جامعة البصرة.
12. اسماعيل، عوض فاضل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، سنة 2012.
13. جمام، محمود، جديات، عيسى، سياسات تعقيم اثر تنقيد ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، ديسمبر 2014.
14. خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج **evIEWS**، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، الطبعة الاولى، 2015، بغداد.

ب. المصادر الاجنبية:

1. Schick, Allen, **A Contemporary Approach to Public Expenditure Management**, world bank Working Paper .1998, p48-50
2. Yilin Hou, **Fiscal Discipline As A Capacity Measure Of Financial Management By Sub National Governments**, International Association Of Schools And Institutes Of Administration, Miami (USA), 2003
3. Olola deperiola , **Fiscal Discipline And Determinants In Nigeria** , A Proposed Phd Thesis , African Economic Research Consortium
4. Jeffry a.frakel , **sterilization of money inflows: difficult (calvo) or easy (reisen)** ,studios de economia ,vol 24.1997.
5. Roberto Cardarelli, Selim Elekdag ,and M. Ayhan Kose" ,**capital inflow: macroeconomic implication and policy responses** , "IMF working paper, WP/09/40, 2009.

6. Ramon Moreno, **Intervention, Sterilization, And Monetary Control In Korea And Taiwan** , FRBSF economic review 1996, number 3.
7. Ramon Moreno, **Intervention, Sterilization, and Monetary Control in Korea and Taiwan** , I bid.
8. john sloman, alisonwride, **Economics**, pearson education limited, England, seventh edition,2009.
9. lhaka, Ross , **Time Series Analysis**, Statistics Department, University of Auckland, April 14, 2005.
10. Kozhan, Roman, **Financial Econometrics with Eviews** , roman kozhan & ventus publishing APS, 2009